

12-5-2022

الجَمِّ الدلالية للمشترك، وأوجه المرونة فيه عند الأصوليين The Semantics' Purposes of the Multi – Meaning Verb and its Flexibility According to the Osul Scholars

Yasser Fogo

Islamic University of Gaza, yfujo@iuqaza.edu.ps

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Fogo, Yasser (2022) "الجَمِّ الدلالية للمشترك، وأوجه المرونة فيه عند الأصوليين" The Semantics' Purposes of the Multi – Meaning Verb and its Flexibility According to the Osul Scholars," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 18: Iss. 4, Article 1.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol18/iss4/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الحكم الدلالية للمشارك، وأوجه المرونة فيه عند الأصوليين

د. ياسر فوجو*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٢/٠٣/٢١ م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٢/٠٤/٢٦ م

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تبيان الحكم الدلالية للمشارك، وأسباب مجيئه في النصوص التشريعية من الكتاب، أو السنة، ولقد جاء المبحث الأول لبيان مصطلحات البحث الرئيسية، بينما خصصت المبحث الثاني لدراسة حكم المشارك ودور القرائن في ترجيح المعنى المراد منه، ثم ختمت بالمبحث الثالث؛ خدمة لفكرة البحث الأساسية، وهي: علاقة الحكم الدلالية للمشارك بالاجتهاد، ثم أثرها في إيجاد المرونة التشريعية التي تناسب كل زمان ومكان وأشخاص، حيث تسهم دلالة المشارك في تحقيق المرونة في الأفق الأوسع، والمساحة الأرحب، وهذا ما يميز بحثي عن سبقتي من الباحثين في مفهوم المشارك، وقد توصلت من خلال بحثي إلى نتائج عدة أهمها: أن ترجيح أحد معاني المشارك لا يلغي المعاني الأخرى، فقد يكون راجحاً في موضع تشريعي آخر، كما تلعب القرائن دوراً مهماً في الترجيح بين معاني المشارك، واستعمال الشارع للمشارك ليس عبثاً، وإنما لحكم بالغة وأهمها: مرونة النصوص التشريعية في المعاني الدلالية، وتقاطع المشارك مع كل من الاجتهاد، والمرونة التشريعية بشكل كبير، حيث إن الاجتهاد أداة لفهم المعنى المراد من المشارك.

The Semantics' Purposes of the Multi – Meaning Verb and its Flexibility According to the Osul Scholars

Abstract

This research aims to clarify the semantics' purposes of the verbal subscriber and the reasons for its existence in the legislative provisions, whether from The Holy Quran or at The Sunnah. The first topic was assigned to clarify the main search terms, while the second topic was assigned to study the verbal subscriber ruling and the role of presumptions of evidence in preponderant the intended meaning. The study is then concluded with the third topic that serves the basic idea of research, i.e., the relationship of semantics' purposes of the verbal subscriber with the independent reasoning (Ijtihad) on the one hand and its impact on finding legislative flexibility that suits every time, place, and individual, where the semantic of the verbal subscriber contributes to widely achieving flexibility. This is what

* أستاذ مساعد، الجامعة الإسلامية، غزة – yfujo@iuqaza.edu.ps

distinguishes this research from others in the concept of the verbal subscriber. This research revealed several results, the most important of which is that the preference for one of the meanings of the multi-meanings does not cancel the other meanings and that they may be more likely in another legislative context. Evidence also plays an important role in weighing the meanings of the multi-meaning, The legislator's use of the multi-meaning is not in vain, but rather for great and most important purposes, mainly the flexibility of legislative texts in semantic meanings, the intersection of the multi-meaning with both ijtiḥad and legislative flexibility, as ijtiḥad is a tool used to understand the meaning of the multi-meaning. □

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فيعد المشترك من الموضوعات الأصولية الأساسية، كما يعد من الأساليب الدلالية للنصوص التشريعية، والمشارك قد يأتي للدلالة على معنيين أو أكثر، وقد يكون المراد منها أحدها، وقد يكون المراد منها جميعها، وللوصول إلى المعنى المراد لا بد من الاستعانة بالقرائن من اللغة أو السياق، أو الاستعانة بأدلة أخرى؛ لترجيح المعنى المراد للشارع، وهذا النوع من الاستعمال الدلالي لم يأت عبثاً، وإنما جاء به المشرع؛ ليحقق مقصداً شرعياً، ولقد تقاطع المشترك مع الاجتهاد، والمرونة التشريعية من زوايا عديدة.

وعليه، تناولت في هذا البحث الحكم الدلالية للمشارك، ثم أظهرت العلاقة بينها وبين كل من الاجتهاد والمرونة من حيث المشروعية، والأحكام وما يترتب عليها من مقاصد تشريعية.

مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما هو مفهوم الحكم الدلالية للمشارك؟ وما هي أقسامه؟ وما المراد بكونه على خلاف الأصل؟
٢. ما هي الحكمة من ورود المشترك في النصوص التشريعية؟ وكيف أثر في دلالتها؟
٣. كيف تقاطع المشترك مع الاجتهاد، والمرونة التشريعية؟
٤. ما هي الحكم الدلالية للمشارك؟ وما هي انعكاساتها على الترجيح بين معاني المشترك.

منهج الدراسة:

اتبعت في بحثي هذا:

١. المنهج الاستقرائي: وذلك باتباع العديد من النصوص التشريعية التي جاءت دلالتها بأسلوب المشترك.
٢. المنهج التحليلي: وذلك من خلال دراسة المرجحات لمعاني المشترك وبيان مساهمتها في توسيع دائرة الاجتهاد، وإظهار

المرونة التشريعية.

٣. المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال استنباط الحكم الدلالية للمشارك، وبيان علاقتها بالاجتهاد والمرونة التشريعية.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى بيان الأمور التالية:

١. بيان معنى المشارك، والحكمة من مجيئه على هذا النحو في النصوص التشريعية.
٢. بيان كيفية الوصول إلى المعنى المراد من المشارك.
٣. استنباط الحكم الدلالية للمشارك.
٤. بيان دور الاجتهاد في الترجيح بين معاني المشارك.
٥. إظهار دور المشارك في المرونة التشريعية.

أسباب اختيار الموضوع.

يعتبر المشارك من الأساليب الدلالية لكثير من النصوص، وكون الشارع استعمل هذا الأسلوب لمقصد؛ كان لابد من البحث عن المقاصد الدلالية لهذا الأسلوب، أيضا لأن المشارك يتقاطع مع قواعد أصولية أخرى فلزم بيان العلاقة بين المشارك وتلك المصطلحات الأصولية.

الدراسات السابقة.

- (١) المشارك اللفظي في المصطلحات الأصولية، د. سليمان بن محمد النجران، بحث محكم في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية. هدفت هذه الدراسة لتناول الاشتراك في المصطلحات الأصولية وأثر اختلاف الأصوليين في ذلك بحيث يطلق المصطلح الأصولي أحيانا على تسعة معاني.
- (٢) المشارك اللفظي عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفروع الفقهية، د. بابر الخضر يعقوب تبيدي، بحث محكم في مجلة حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. قام الباحث بدراسة المشارك دراسة تقليدية، واستعان في إبراز مفهوم المشارك بالتطبيقات الفقهية.
- (٣) دلالة المشارك عند الأصوليين، د. قحطان محبوب، بحث محكم في مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قطر، قام الباحث بدراسة المشارك دراسة تقليدية ونقدية والنتائج التي توصل إليها لا تخرج عن موضوع المشارك ولم يجاوز ذلك قيد أنملة.

والجديد الذي قمت ببحثه في دراستي: أنني ركزت على دلالة معاني المشارك، وكيفية الترجيح بينها، وما هي الحكم

الدلالية للمشترك، وما هي علاقتها بالاجتهاد والمرونة، وقد خرجت بموضوع المشترك من النظرة التقليدية إلى الحكم الدلالية، وربطها ببعض المصطلحات الأصولية، وهذا يعد لوناً جديداً من ألوان تطويع الموضوعات الأصولية وربطها بالحكم للاستفادة منها في دراسة مقاصد العبارات التشريعية.

خطة البحث.

قمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف كل من: الحكم، الدلالة، المشترك، وما يتعلق به من مفاهيم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحكم الدلالية.

المطلب الثاني: تعريف المشترك.

المطلب الثالث: أقسام المشترك، وكونه على خلاف الأصل.

المبحث الثاني: حكم المشترك في الاستعمال الشرعي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم المشترك عند الأصوليين.

المطلب الثاني: تأثير المشترك في دلالة النصوص.

المبحث الثالث: الحكم الدلالية للمشترك وعلاقتها بالاجتهاد، والمرونة التشريعية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحكم الدلالية للمشترك، وعلاقتها بالاجتهاد.

المطلب الثاني: الحكم الدلالية للمشترك، وعلاقتها المرونة التشريعية.

المبحث الأول:

تعريف كل من: الحكم، الدلالة، المشترك، وما يتعلق به من مفاهيم.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحكم الدلالية.

عرّفت مصطلح الحكم الدلالية باعتبار كونه مركباً، ثم باعتبار كونه علماً أصولياً.

أولاً: تعريف الحكم لغة^(١):

الحكم جمع حكمة، وقد أُستعمل لفظ الحكمة في معانٍ عدة، منها العدل، والعلم، ووضع الشيء في موضعه، وصواب الأمر وسداده، والحكمة: عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، وهي من صفات الله؛ فقد أطلق على نفسه الحاكم.

ثانياً: تعريف الحكم اصطلاحاً^(٢):

هي المعنى المقصود من شرع الحكم، وذلك هو المصلحة التي قصد الشارع بتشريع الحكم جلبها، أو نكيلها، أو المفسدة

التي قصد الشارع بتشريع الحكم درهما، أو تقليها، ويمكن القول بأن الحكمة: " هي المعنى المناسب لتشريع الحكم، أي: المقتضي لتشريعه".

ثالثاً: تعريف الدلالة لغة.

الدلالة مصدر دلَّ على الطريق يُدُلُّه دَلَالَةً ودِلَالَةً ودُلُولَةً فهي بمعنى أرشده^(٣)، ودلَّه على الشيء يُدُلُّه دَلَالاً ودِلَالَةً فاندلَّ: سدَّه إليه، ... والدليل: ما يُسْتَدَلُّ به، والدليل: الدالُّ، وقد دلَّه على الطريق يُدُلُّه دَلَالَةً ودِلَالَةً ودُلُولَةً^(٤).

رابعاً: تعريف الدلالة اصطلاحاً.

هي: كون اللفظ بحيث إذا أطلق ففهم منه المعنى من كان عالماً بوضعه له^(٥)، أو كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر فالشيء الأول: هو الدال، والشيء الثاني: هو المدلول^(٦).

خامساً: تعريف الحكم الدلالية باعتبارها علماً أصولياً.

لم يتعرض أحد من الأصوليين لهذا هذا المصطلح من قبل؛ كونه مصطلحاً أصولياً استنباطياً مركباً، فهو جلب المصالح المتغيرة والناجئة عن كيفية مجيء الدليل وكذلك درء المفسدة، والمقصود من هذا التعريف أن المشرع أتى بالأدلة على سبيل العموم أو الخصوص، كذلك المترادف، والمشتراك والمتباين وغيرها من الكيفيات؛ لذا تنوعت الحكم من تشريع الأحكام حسب تلك الكيفيات، ويدور البحث على الحكم الدلالية للمشارك لبيان المقاصد الدلالية في استعماله.

المطلب الثاني: تعريف المشترك.

أولاً: تعريف المشترك لغة:

المشترك من الاشتراك، والمخالطة، يقال: اشترك فلانا في الأمر إذا دخل فيه، ولفظ مشترك، أي مجتمع فيه معان كثيرة^(٧).

ثانياً: تعريف المشترك اصطلاحاً:

اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف المشترك، ومن هذه التعريفات:

١. ما عرفه صدر الشريعة بأنه اللفظ الذي وضع للكثير وضعاً متعدداً^(٨).
٢. كما عرفه الإمام محمد أبو زهرة بأنه: اللفظ المشترك الذي يدل على أكثر من معنى بطريق التبادل^(٩).
٣. كما عرفه الإسنوي بأنه: اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر^(١٠).

ومن خلال التعريفات المتقدمة يمكن القول: بأن المشترك لفظ يدل على معنيين فأكثر على جهة الحقيقة، كما ويدل على تلك المعاني بالسوية بمعنى لا يكون راجحاً في أحدها مرجوحاً في الآخر، وغالباً لا يحمل على جميع معانيه دفعة واحدة، إلا أنه في بعض النصوص التشريعية يتعين حمله على جميع معانيه دفعة واحدة كما سيمر معنا.

المطلب الثالث: أقسام المشارك، وكونه على خلاف الأصل، وفيه ثلاثة فروع:**الفرع الأول: أقسام المشارك.**

١- المشارك اللفظي اللغوي كلفظة "عين" فقد جاءت لتدل على العين الباصرة، وعين الماء، والجاسوس، والذهب، والشمس وغيرها من المعاني؛ لذا لا يجوز حملها على واحدٍ من المعاني إلا من خلال قرائن السياق، وهنا يكون الواضع أهل اللغة.

٢- المشارك اللفظي الشرعي كلفظ "الصلاة" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فقد جاءت الصلاة من قبيل المشارك المعنوي الشرعي فإنها تحمل على الدعاء والاستغفار في حق الملائكة، والاستجابة والمغفرة في حق الله تعالى^(١١)؛ لأنه لا يمكن حملها على أحد المعنيين فقط إذا لاختل المعنى، فتحتم حملها على المعنيين المتقدمين؛ لاستقامة المعنى، وعليه فيكون الاشتراك واقعاً في اللغة والشرع^(١٢)، ونحن هنا اكتفينا بذكر شاهدين من الكتاب، واللغة؛ فلا يعيننا الاستقصاء في ضرب الأمثلة، وحصرتها، وإنما التمثيل فقط للقاعدة الأصولية.

الفرع الثاني: كون المشارك على خلاف الأصل.

الأصل في اللسان العربي أن يكون لكل لفظ معنى واحد فقط، أما أن يكون للفظ الواحد أكثر من معنى فهو المشارك؛ لذا كان على خلف الأصل^(١٣)، فإذا دار اللفظ بين كونه مفرداً وكونه مشتركاً حمل على الاتفراد دون الاشتراك؛ لأن اللفظ الذي له معنى واحد راجح، والذي له أكثر من معنى مرجوح^(١٤).

الفرع الثالث: الأدلة على كون المشارك على خلاف الأصل^(١٥).

الدليل الأول: الاستقراء والتتبع للألفاظ العربية أثبت أن أكثرها ألفاظ منفردة ليس لها إلا معنى واحد، والقاعدة تقول العبرة بالكثير الغالب وليس بالقليل النادر، وأيضاً النادر لا حكم له، ودائماً الكثير يكون راجحاً والقليل يكون مرجوحاً.

الدليل الثاني: لو كان الاشتراك راجحاً على انفراد اللفظ بمعنى واحد أو مساوياً له لاستلزم من ذلك أمران باطلان، أولهما: التسلسل وهو باطل بمعنى أنه لا يمكن فهم غرض المتكلم من المشارك إلا بعد الاستفسار، وبعد الاستفسار سيأتي المتكلم بلفظ يحتاج استفساراً وهكذا إلى ما لا نهاية، ثانيهما: عدم الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة على ظن الحكم وهو ظاهر البطلان؛ لأنه يترتب عليه ذهاب الشريعة كلها.

الدليل الثالث: أن الاشتراك يؤدي إلى مفسدة ترجع إلى السامع واللفظ؛ لأن السامع لا يفهم المعنى المراد للمشرع، واللافظ يحتاج دائماً إلى البيان^(١٦).

المبحث الثاني:

حكم المشترك في الاستعمال الشرعي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم المشترك عند الأصوليين.

يُتوقف في حكم المشترك إلى أن يظهر المراد منه بالبيان، ولا يترك طلب المراد به، ويظهر المراد منه إما: بالتأمل في صيغته، أو الوقوف على دليل آخر يثبت به المراد من المشترك؛ لأن كلام الله - سبحانه تعالى - لا يخلو عن فائدة^(١٧)، وبالوقوف على المراد من المشترك يزول معنى الاحتمال على التساوي، ويترجح في أحد معانيه، فلو قال شخص غصبت من فلان شيئاً فإن الإقرار يصح ويظراً الاحتمال في الشيء المغصوب، ولكن بالتأمل في صيغة الكلام يُعلم أن الشيء المغصوب هو المال؛ لأن الغصب لا يثبت شرعاً إلا في المال ولكن لا يُعرف مقداره ولا جنسه بالتأمل في صيغة الكلام فيجب على الغاصب بيان المغصوب جنساً ومقداراً^(١٨)؛ وبذلك يتبين بعض المغصوب بالصيغة، والبعض الآخر بالبيان.

المطلب الثاني: تأثير المشترك في دلالة النصوص.

إذا تحقق الاشتراك في النص؛ وجب البحث عن القرينة؛ لترجيح المعنى المقصود للشارع؛ لأن المشرع لم يرد إلا معنى واحد، وعلى المجتهد الاستدلال بالقرائن، والأدلة على تعيين مراد الشارع، والقرينة قسمان: قرينة لفظية وهي التي تصاحب اللفظ، وهي كثيرة، وقرينة حالية: والمراد منها ما كانت عليه العرب عند ورود النص من شأن معين، وقد يقع الخلاف في القرينة كما ونوعاً الأمر الذي يؤدي إلى الاختلاف في ترجيح لتلك القرائن، وفي كل الأحوال يُرجح المعنى الشرعي كألفاظ الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والطلاق، والقذف، والزنا، والخلافة؛ لأن معانيها هي المقصودة شرعاً^(١٩)، وبيان ذلك في ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: الفروع الفقهية التطبيقية لترجيح المعنى الشرعي للمشارك^(٢٠).

(١) قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ [البقرة: ٤٣]، فلفظ (الصلاة) موضوع في اللغة للدعاء، وفي الشرع للعبادة؛ من هنا نحكم بأن المراد المعنى الشرعي، وليس المعنى اللغوي، وذلك لأن الشارع الحكيم نقل هذا اللفظ؛ وأوجب المصير إليه؛ لأنه متعين الدلالة بالنقل.

(٢) قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ...﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فلفظ الطلاق موضوع في اللغة لحل القيد مطلقاً، وفي الشرع لحل رابطة الزوجية الصحيحة؛ فيجب حمله على المعنى الشرعي لما سبق من التعليل.

(٣) قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾ [المائدة: ٣٨]، فلفظ (اليد) مشترك في الذراع، فيطلق على كل اليد من رعوس الأصابع إلى المنكب، وبين الكف والساعد، من رعوس الأصابع إلى المرفق، وبين الكف، من رعوس الأصابع إلى الرسغين، وبين اليمنى واليسرى، وقد استدلل جمهور المجتهدين بالسنة العملية لترجيح المراد من اليد في الآية،

وهو المعنى الأخير، أي: من رؤوس الأصابع إلى الرسغين، وفي اليد اليمنى دون اليسرى^(٢١)، وسبب الترجيح هنا من خارج دلالة سياق المشترك.

٤) قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقراءة جمع قرء، والقراءة في اللغة يطلق على الطهر، وعلى الحيض، والشارع قطعاً لم يرد إلا أحد معنييه؛ لذا فقد اختلفت نظرة المجتهدين في ترجيح المعنى المراد للشارع وفقاً للقرائن الدالة عليه على قولين:

القول الأول: فقد ذهب كل من الإمام مالك، والإمام الشافعي -رحمهما الله تعالى- إلى القول بأن المراد من لفظ القرء هو الطهر^(٢٢) لما يلي:

أولاً: أن الله ﷻ أثبت التاء في العدد "ثلاثة" وهذا يدل على أن المعدود مذكر؛ لذا استلزم حمل القرء على الطهر؛ ليخالف العدد المعدود تذكيراً وتأنياً^(٢٣)، وهنا المرجح هو القاعدة اللغوية.

ثانياً: قال تعالى: ﴿... فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ...﴾ [الطلاق: ١]، والمعنى فطلقوهن في وقت عدتهن، ومعلوم أن الطلاق في زمن الحيض منهي عنه، فوجب حمل الأمر بإيقاع الطلاق في زمن الطهر، وعليه تبدأ عدة المطلقة في الطهر^(٢٤)؛ لأن الآية المذكورة مفسرة ومبينة للمعنى المراد من لفظ القرء الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وفي هذا دليل على أن القرء هو الطهر، والمرجح لأحد معاني المشترك في هذا الفرع الفقهي هو دليل من الكتاب.

القول الثاني: ذهب أبو حنيفة ﷺ إلى القول: بأن المراد من القرء هو الحيض لما يلي:

أولاً: أننا أجمعنا على أن الاستبراء (الاستبراء هو: طلب البراءة من الحمل، الاستبراء: أن يشتري الرجل جارية فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، وكذلك إذا سبها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة)^(٢٥) في شراء الجوازي يكون بالحيضة، فكذا العدة تكون بالحيضة؛ لأن الغرض منها واحد^(٢٦).

ثانياً: أن العدة شرعت لمعرفة براءة الرحم، والذي يدل على براءة الرحم، إنما هو الحيض وليس الطهر.

ثالثاً: عَنْ عُرْوَةَ بِنِ الرُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ قَالَ دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي وَإِنْ قَطَرَ عَلَى الْحَصِيرِ"^(٢٧)، لفظ القرء يدل على الحيض لأن النبي ﷺ أطلق على الحيض القرء في النص المتقدم^(٢٨)، والمرجح للمعنى المراد شرعاً هنا هو دليل من السنة وهو خارج عن السياق المختلف في معانيه.

ويترجح لدى الباحث ما ذهب إليه الحنفية من أن المراد من القرء هو الحيض، ويؤيد ذلك الرأي العلمي الطبي بين ذلك الدكتور زغول النجار بقوله: "إذا كانت هناك معايشة سابقة ثبت علمياً أن هذه المعايشة تؤدي إلى تكوين مضادات حيوية في رحم المرأة، وهذه المضادات الحيوية لا بد من إزالتها بالكامل، فإذا طلقت المرأة أو تزوجت رجلاً آخر لا بد من عملية تطهير كاملة حتى لا تصاب بشيء من المضادات الحيوية التي تبقى في جسدها وتضر بها، ولهذا كانت هنالك عدة للمطلقة، وعدة للأرملة حتى يطهر الرحم، .. وهذا ومضة من ومضات الإعجاز العلمي في كتاب الله تعالى"^(٢٩).

الفرع الثاني: أقسام القرائن.

أولاً: القرائن الحالية.

ومثال القرينة الحالية للترجيح قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَىٰ فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فالمحيض لفظ مشترك لغة، ويطلق على الزمان والمكان، ورجح العلماء أن المراد به المكان للقرينة الحالية، وهي أن العرب ما كانوا يعتزلون النساء في زمن الحيض^(٣٠).

ثانياً: القرائن اللفظية^(٣١).

ومثال القرائن اللفظية قولنا: قتل القاضي عيناً للعدو، فيفهم أن المراد من لفظ العين الجاسوس الخائن، ومثال على الاستثناء بأن القرينة اللفظية ترجح إرادة المعنى اللغوي، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فإن لفظ الصلاة يراد به الدعاء، وهو المعنى اللغوي بقرينة لفظية هي نسبة الصلاة إلى الملائكة، فيراد منها الاستغفار، ونسبة الصلاة إلى الله تعالى يراد منها الرحمة، ولا يقصد منها المعنى الشرعي وهو العبادة المعروفة، كما سبق.

الفرع الثالث: حكم استعمال المشترك في كل معانيه في آن واحد^(٣٢).

إن إرادة المتكلم باللفظ المشترك هي استعماله في كل معانيه، وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين: **القول الأول:** وهو قول جمهور الأصوليين^(٣٣)، أن المشترك يحمل على جميع معانيه، كقولنا: إن العين مخلوقة وأردنا بها جميع معانيها، سواء كان المشترك وارداً في النفي أو في الإثبات، واستدلوا على ذلك بوقوعه في نصوص الشرع. مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فلفظ "الصلاة" مشترك بين المغفرة والاستغفار، واستعمل فيهما دفعة واحدة؛ لأن النص أسندها إلى الله وإلى الملائكة، والصلاة من الله المغفرة، ومن الملائكة الاستغفار^(٣٤).

ومثاله أيضاً: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ١٨]، ولفظ "السجود" مشترك بين وضع الجبهة على الأرض، والخضوع والانقياد للقدرة الإلهية^(٣٥)، والأول اختياري يصدر من بعض الناس، والثاني قهري حاصل من غيرهم، وكلاهما مراد في الآية، ونُسب إلى الناس وغيرهم^(٣٦)، ويسمى الأصوليون هذا بعموم المشترك، أي: يطلق ويراد منه جميع معانيه.

القول الثاني: وهو قول الحنفية^(٣٧)، وبعض العلماء، أن المشترك لا يصح أن يستعمل في كل معانيه في إطلاق واحد، سواء في النفي أو الإثبات، ويجب التوقف حتى يقوم الدليل على تعيين معنى من معاني المشترك؛ لأن المشترك لم يوضع لكل معانيه بوضع واحد^(٣٨)، وإنما وضع لكل معنى من معانيه بوضع خاص، فلا يراد مجموع معانيه حقيقة، وتكون إرادة جميع المعاني مخالفة لهذا الوضع الخاص، ولذلك قالوا: إن المشترك لا يفيد العموم.

وقالوا: إن الصلاة في الآية الأولى استعملت في قدر مشترك بين المغفرة والاستغفار، وأن السجود في الآية الثانية معناه

غاية الخضوع والانقياد، فهو مشترك معنوي لا لفظي^(٣٩).

الترجيح:

يظهر لي والله تعالى أعلى وأعلم أن الراجح في هذه المسألة جواز استعمال اللفظ في جميع معانيه إذا قامت قرينة تدل على ذلك في نصوص معينة؛ لأن المشترك يدل على معنيين أو أكثر على جهة الحقيقة، وقد ورد من النصوص ما يجب حمله على جميع المعاني، فلماذا التأويل، ولي أعناق النصوص؛ ولماذا نعمل بالقرينة بأنواعها في ترجيح أحد معاني المشترك، ولا نعمل بالقرينة في إعمال المشترك في جميع معانيه؛ وعلى المعارض أن يأتي بدليل ينفي القياس المتقدم. وفي حال عدم وجود القرينة؛ فالأصل عدم إعمال اللفظ في جميع معانيه؛ منعاً لاجتماع النقيضين؛ الأمر الذي يؤدي إلى إلتباس مراد المشرع، وعندئذ يجب البحث عن مرجحات من خارج اللفظ المشترك.

المبحث الثالث:

الحكم الدلالية للمشترك وعلاقتها بالاجتهاد، والمرونة التشريعية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحكم الدلالية للمشترك، وعلاقتها بالاجتهاد.

هنا وفي بداية هذا المطلب أطرح سؤالاً: لماذا أتى المشرع باللفظ المشترك في النصوص التشريعية؟ ومن المسلم أن العبث والجهل على المشرع محال؛ فقد جاءت الكيفيات السياقية والدلالية للنصوص؛ لتحقيق مصلحة، وتقرر مبدأً وأساساً ينطلق منه المجتهد للغوص في أعماق تلك النصوص؛ ليستخرج منها مقصد المشرع. وتظهر العلاقة بين الاجتهاد، والمشترك بقوة؛ وذلك لدور المجتهد في التعامل مع سياق المشترك؛ لتحديد المراد منه، فإن تعذر عليه الترجيح؛ لجأ إلى استعمال القرائن من عدمه ابتداءً، ثم ترجيح إحدى القرائن الأكثر ملائمة لمقصود الشارع في استعمال اللفظ المشترك، ويظهر ذلك كله في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الحكم الدلالية للمشترك.

بات من المقطوع به تعدد المعاني الدلالية للمشترك، والتعدد في الدلالة حتماً يؤدي إلى التعدد في الاجتهاد الذي يقصد به هنا الترجيح بين المعاني المشتركة، وقد وقع الاشتراك في النصوص التشريعية بقسيميها، فمنها ما جاء في دائرة التعليل، ومنها ما جاء في دائرة التعبد، فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة: [٢٢٨]، فهذا نص تعليلي، والنص التعليلي يفتح الباب واسعاً لجعله أصلاً يقاس عليه، والتعليل أقوى من الحكم؛ لشموله، ودوره في بناء الأحكام.

وأما القسم الثاني من أقسام المشترك ما جاء في دائرة التعبد كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ﴿الحج: ١٨﴾، وهنا لا يمكن حمل النص على التعليل؛ فلجأ إلى الحِكم المستفاد من اللفظ المشترك "يَسْجُدُ" فلا بد من حمله على معنياه لاستقامة المعنى، والحكمة هنا وجوب استقامة المعنى في النصوص التشريعية من خلال استعمال القرائن، وعدم قصر النص على بعض مراداته.

والإبهام الواقع في المشترك حتماً مقصوداً للشارح فقد قال الأصوليون: "إن الكلام وضع للإفهام، والمشارك إلى الإبهام أقرب منه إلى الإفهام، فكيف يكون أصلاً في وضع الإفهام؟ ولنا أنه يستعمل على السوية في المعاني، والاستعمال دليل الحقيقة، ولا إبهام مع القرينة المميزة"^(٤٠)، ومما يؤيد قصد الشارح للمشارك: "أن المتكلم بها هو الله - سبحانه - فإنه يريد، ويريد جميع مراداته بإرادة واحدة، كما يعلم سائر المعلومات بعلم واحد، وإن كان المتكلم باللفظة المراد بها المعنيين مُحدّثاً؛ فإنه يريدتهما جميعاً بإرادتين غير متضادين، وإنما وجب ذلك فيه، لصحة إرادته لأحدهما، وكراهته للآخر، فلو كان يريدتهما بإرادة واحدة، لاستحال أن يريد أحدهما دون الآخر"^(٤١).

ومن الحكم الدلالية للمشارك دور القرينة في فهم المراد من النص، واقتران القرينة بالمشارك يسميه أهل البديع بالاستخدام، والاستخدام هو: "ذكر لفظ مشترك بين معنيين، يُراد به أحدهما، ثم يُعاد عليه ضمير أو إشارة بمعناه الآخر، أو يُعاد عليه ضميران يُراد بثانيهما غير ما يُراد بأولهما"^(٤٢)، واقتران القرينة بالمشارك له صور عديدة^(٤٣)، لسنا بصدد ذكرها في هذا المقام.

ومن الحكم الدلالية للمشارك التعرف على مقاصد العبارات التشريعية وحدودها واختيار المقصد المراد منها للشارح، بخلاف مقاصد العبارات البشرية فإنه يقع فيها الخلاف بين المتكلم والمتلقي، يقول الغزالي في هذا: "وإنما منشأ الأشكال التفاوض في هذه الأمور، دون التوافق على حدود معلومة لمقاصد العبارات، فيطلق المطلق عبارة لمعنى يقصده، والخصم يفهم منه معنى آخر يستبد هو بالتعبير به عنه، فيصير به النزاع ناشئاً قائماً لا ينفصل أبد الدهر"^(٤٤).

الفرع الثاني: علاقة دلالات المشترك بالاجتهاد.

إن الناظر إلى العلاقة بين المشترك والاجتهاد يجد تقاطعاً كبيراً بينهما، بل إن الاجتهاد يعتبر إحدى الوسائل المهمة التي يفهم من خلالها المعنى المراد للمشارك؛ لأن المشترك ليس من باب التوقيف؛ وعليه فيسوغ الاجتهاد فيه، والأمثلة على ذلك كثيرة أبرزها اختلاف الفقهاء في معنى القرء.

وقد نقلت تعريفاً للاجتهاد ينسجم تماماً مع موضوع البحث وهو: "طلب دلالة الدليل على الحكم وطلب الدلالة متأخر عن الدلالة؛ لأن طلب الوقوف على الشيء يستدعي تقدم ذلك الشيء في الوجود، فثبت أن الاجتهاد مسبق بالدلالة"^(٤٥)، ولو نظرنا إلى بعض شروط الاجتهاد كاشتراط معرفة الكتاب، والسنة، ومقاصد الشريعة، ومعرفة البراءة الأصلية، ومعرفة اللغة لوجدناها تخدم بقوة فهم المراد من المشترك؛ لأن المشرع لم يأت بالنصوص على وجه يدوم معه الغموض، وعدم فهم مراده؛ فشرع الاجتهاد لبيان المقصد التشريعي، وفهمه، وتوجيهه، والاستفادة منه في الأزمان، والأمكنة.

المطلب الثاني: الحكم الدلالية للمشترك، وعلاقتها بالمرونة التشريعية.

وفيه أربعة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم المرونة التشريعية.

أولاً: المرونة لغة:

المرونة أساسها كلمة "مرن"، وقد وردت لمعاني كثيرة أهمها السهولة، واللين، ومرن الشيء يمرن مروناً، أي: لان^(٤٦). وتطلق المرونة على الاستمرارية، يقال: مرن الشيء يمرن مروناً إذا استمر^(٤٧).

ثانياً: المرونة اصطلاحاً:

بدأ مصطلح المرونة في الظهور بعد كتابات المتحاملين على الإسلام، واتهامهم للشريعة الإسلامية بالجمود، وعجزها عن مسايرة الواقع، ومعالجة مستجداته الحادثة؛ فقد بدأ الفقهاء المسلمون بالرد على تلك الشبهات، وبيان صلاحية الشريعة، ومرورتها مستخدمين لفظ المرونة، وهي لا تخرج عن المعنى اللغوي، ويمكن تعريف المرونة في الشرع بأنها: صلاحية الأحكام الشرعية المتغيرة للحوادث والمستجدات، ومراعاتها للمستثنيات؛ لتحقيق المصالح المعتبرة شرعاً.

الفرع الثاني: مفهوم المرونة التشريعية في المشترك.

المرونة في المشترك كونه يدل على معنيين، أو أكثر؛ فيستحيل حمله على العلم (أي: القطع واليقين) بل يتعين حمله على الظن، والظن كما هو مقرر عند الأصوليين يوجب السعة واستيعاب الرأي المخالف، واستساعة الاختلاف فيه، والاجتهاد في فهم معناه ابتداءً، أو تغيير الترجيح بين معانيه حسب المعطيات آخراً، وهذا كله بخلاف ما لو كانت النصوص من قبيل الثابت الذي لا يتغير لأي سبب من الأسباب، بل ذهب الأصوليون إلى القول: بأن الفقه من باب الظنون^(٤٨)؛ لأنه أحد مباني الحكم بخبر الواحد، والقياس، والعمومات، والظواهر، والمشترك من جملة الظنيات.

الفرع الثالث: أوجه المرونة التشريعية في المشترك.

من أوجه المرونة في المشترك أن ترجيح أحد معانيه لا يلغي المعاني الأخرى المحتملة، بل تبقى إمكانية استعماله فيها حال تغيرت المقدمات الدلالية والواقعية قائمة، ومن أوجه المرونة فيه أيضاً سكوت الشارع عن المعنى المراد، والسكوت يخدم مبدأ المرونة، ومن أوجه المرونة أيضاً أن المشترك يُفهم المعنى المراد منه عن طريق الاجتهاد، ومن المقرر أن المجتهد يصيب، ويخطئ وهو مأجور في الحاليتين وفي هذا عفو عن المخطئ في بيان المعنى المراد للمشترك؛ وبهذا يظهر جلياً تقاطع المرونة مع المشترك، وأن استعماله في النصوص ليس عبثاً، بل لحكمة بالغة، وهذا ما حرصنا على بحثه في هذا البحث آملاً من الله ﷻ أن أكون قد وفقت في ذلك.

الفرع الرابع: التطبيقات الفقهية للمرونة التشريعية في المشترك.

أولاً: التطبيقات الفقهية للمرونة التشريعية في المشترك اللفظي.

الفرع الأول: حساب عدة المطلقة^(٤٩): من المعلوم شرعاً احتساب عدة المطلقة بالأقراء، وقد اختلف الفقهاء في لفظ القرء على قولين: فذهب الجمهور (الشافعية والمالكية والحنابلة في رواية عندهم) إلى أن القرء هو الطهر، وذهب الحنفية والحنابلة في رواية ثانية لهم إلى أن القرء هو الحيض، وينبغي على الخلاف المتقدم الأحكام التالية:

١. زمن انتهاء عدة المطلقة الحائض: فعلى الرأي الأول لا تنتهي عندهم مدة العدة حتى تدخل في الطهر الرابع، فللزوج حق الرجعة ما دامت المطلقة في الحيضة الثالثة، وأما على الرأي الثاني؛ فإن عدتها تنتهي إذا طعنت في الحيضة الثالثة، وبناء عليه فإن العدة وفقاً للرأي الثاني أقصر منها على الرأي الأول؛ وعليه فإن المرونة التشريعية في حساب عدة المطلقة من نوات القرء متمثلة في إيجاد مساحة للمجتهد لترجيح الرأي الأنسب للمطلقة؛ فقد تشتد حاجة المطلقة لاحتساب العدة بالحيض وذلك لحاجتها لعدم تقويت خايط أو حاجتها للخروج ونحوه وهذا يضيفي سعة تشريعية نحتاج إليها في زماننا سريع التغير.

٢. حل الزوج: يجوز زواج أخت مطلقته في الحيضة الثالثة لمطلقته؛ لأنها بانء منه بينونة صغرى على القول الثاني دون القول الأول؛ لأن عدتها لم تنته بعد على القول الأول.

٣. للزوجة أن تتزوج في الحيضة الثالثة على الرأي الثاني، لأنها بانء من الزوج الأول بينونة صغرى، دون الرأي الأول.

٤. حق الإرث: إذا مات أحدهما في الحيضة الثالثة بعد وقوع الطلاق؛ فإنه يرث كل منهما الآخر على الرأي الأول، ولا يتوارثا على الرأي الثاني.

وعليه، فإن المرونة التشريعية في الفروع السابقة وإن اشتملت على رأي مرجوح إلا أنها توجد مساحة تشريعية قد تعكس مرونة التشريع الإسلامي، ومدى تكيفه مع الواقع المتغير للمكلفين.

الفرع الثاني: رجوع البائن بينونة كبرى إلى زوجها الأول: وسبب اختلاف الفقهاء: تعدد دلالة لفظ (تنكح)، واستعماله لمعاني مختلفة، ومنها: الوطء، والعقد، وبناء على الاشتراك اللفظي فيه نشأ الخلاف بين الفقهاء في رجوع المطلقة البائن بينونة كبرى إلى زوجها الأول، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فقد ذهب الجمهور إلى تحريمها على الزوج الأول ولا يرتفع التحريم إلا بعد حصول العقد والوطء معاً من الزوج الثاني^(٥٠)، محتجين بأن المراد من لفظ تنكح الوطء، وذهب سعيد بن المسيب، وآخرون إلى أن مجرد العقد عليها من الزوج الثاني كاف في تحليلها للأول، محتجين بأن المراد من لفظ (تنكح) مجرد العقد^(٥١).

الفرع الثالث: نكاح موطوءة الأب من الزنا: وبناء على اختلاف الفقهاء في مدلول لفظ (نكح)، واستعماله لمعاني متعددة؛ اختلفوا أيضاً في نكاح موطوءة الأب من الزنا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ

فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا [النساء: ٢٢]، فذهب الحنفية والحنابلة على أنه تحرم على الابن بوطء الأب إياها، سواء أكان وطناً حلالاً أم حراماً.

واحتجوا بأن لفظ (نكح) حقيقة في الوطء مجاز في العقد، فيحمل على الوطء؛ لأن حمل اللفظ على الحقيقة أولى من المجاز.

وذهب مالك والشافعي إلى أنها تحرم بعقد الأب عليها، أما إذا وطئها حراماً فلا تحرم على الابن، واحتجوا بأن لفظ (نكح) يطلق في اللغة على العقد حقيقة^(٥٢).

هذا وقد جاء الكثير من الألفاظ المشتركة لفظاً ومنها المرض فقد جاء لمعنى المرض الحسي، والمرض الاعتقادي، ولفظ لامستم دل على الجماع واللمس وغيرها الكثير ولست بصدد حصرها هنا فراراً من التطويل فإن دراستي تأصيل لا تطويل؛ لذا أكتفي بما أوردت من فروع فقهية تناولت دلالة المشترك؛ لتدل على الباقي الذي ما لم يُذكر.

ثانياً: التطبيقات الفقهية للمرونة التشريعية في المشترك المعنوي.

بالرغم من ندرة الفروع الفقهية للمرونة التشريعية في المشترك المعنوي؛ لكنني استطعت أن أتصيد بعضاً منها على النحو التالي:

الفرع الأول: إذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه أو كن كتابيات أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن؛ لأنه تحريم بعض غير معين^(٥٣)، لأن نصاب الزوجات محصور في أربع وما زاد على ذلك؛ فحكمه التحريم، ووجه المرونة فيه أن للزوج حرية الاختيار في تحديد أيهن يمسك وأيهن يفارق.

الفرع الثاني: الواجب المخير^(٥٤)، يصح التخيير في الأمور به عند الأمدي وابن الحاجب^(٥٥) والقرافي^(٥٦)، كما في خصال كفارة اليمين (الإطعام، الكسوة، التحرير)، والوجوب في المخير متعلق بواحد غير معين مما فيه المعنى العام الذي يقال له المشترك أي لم يعينه الأمر بل أوكل تعيينه إلى اختيار المكلف فما اختاره المكلف من الواحد المبهم الذي تعلق به الوجوب كان هو الواجب عليه^(٥٧).

الفرع الثالث: لو قال لزوجتيه: إحدكما طالق، فالمطقة منهما واحدة لا بعينها، وإن وجب الكف عنهما والتخيير في التعيين إلى المطلق^(٥٨)، ووجه المرونة في المشترك المعنوي هنا تخيير الزوج في تعيين أي الزوجتين لإيقاع الطلاق عليها.

الفرع الرابع: المريض الذي يقدر على الصوم ولكن مع مشقة عظيمة لا يخشى معها على فوات نفسه ولا عضو من أعضائه؛ فإنه يسقط عنه الخطاب بخصوص رمضان؛ لأجل المشقة ويبقى مخاطباً بأحد الشهرين إما شهر الأداء، أو شهر القضاء^(٥٩)، ووجه المرونة التشريعية في المشترك المعنوي هنا تخيير المريض بين صيام رمضان وبين صيام شهر آخر قضاءً، ويقاس على المريض كل مهنة تحدث مشقة عظيمة لممتنها.

الفرع الخامس: إن المسافر في رمضان يجب عليه أحد الشهرين إما شهر الأداء، أو شهر القضاء بدون تعيين من قبل الأمر بل التعيين وكله لاختيار المسافر فإذا اختار صوم رمضان أو صوم شهر القضاء، أسقط ما وجب عليه^(٦٠)، ووجه المرونة

التشريعية في المشترك المعنوي هنا تخير المسافر بين صيام رمضان و صيام شهر آخر قضاءً.

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة:

وتضمنت أهم النتائج، والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- ١- استعمال الشارع للمشارك ليس عبثاً، وإنما لِحِكْمِ بالغة ومن أهمها: مرونة النصوص التشريعية في المعاني الدلالية.
- ٢- مجيء المشترك على خلاف الأصل يخدم مقاصد النصوص التشريعية.
- ٣- تقاطع المشترك مع كل من الاجتهاد، والمرونة التشريعية بشكل كبير، حيث إن الاجتهاد أداة لفهم المعنى المراد من المشترك.
- ٤- ترجيح أحد معاني المشترك لا يلغي المعاني الأخرى، فقد يكون راجحاً في موضع تشريعي آخر.
- ٥- تتنوع وسائل الترجيح بين معاني المشترك فمنها ما يتعلق بالقرائن، ومنها ما يتعلق بالسياق، ومنها ما يتعلق بأدلة أخرى، ومنها ما يتعلق بالمقاصد العامة للتشريع.
- ٦- تلعب القرائن دوراً مهماً في الترجيح بين معاني المشترك.
- ٧- المرونة التشريعية في المشترك أثرت في البدائل الشرعية في المشترك بقسميه اللفظي والمعنوي.
- ٨- مجال المشترك المعنوي أوسع من مجال المشترك اللفظي، وكلاهما خادم للنصوص التشريعية.

ثانياً: التوصيات:

١. أوصي الباحثين بمزيد من الدراسات التي تعالج مبحث المشترك عند الأصوليين؛ وذلك لتهييب البعض من الإقدام على دراسته، فالمبحث لا يزال يحتاج لكثير من الدراسة؛ كونه أسلوب نصي لبعض الأدلة التشريعية، ويمكن تحديد بعض العناوين للبحث فيها: كآثار المشترك الدلالية، وعلاقة المشترك بمقاصد الشريعة، ومجالات استعمال المشترك في الفروع الفقهية المعاصرة.
٢. أوصي الباحثين الغوص في عبارات الأصوليين القدامى؛ واستنباط المفاهيم الأصولية منها؛ لأنني ومن خلال بحثي وجدت الكثير من العبارات في موضوع المشترك تحتاج إلى دراسة وتحليل، وإمادة اللثام عنها، وكشف غموضها؛ لكي ينتفع منها العالم والمتعلم.

الهوامش.

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان

- العرب، دار صادر - بيروت ١٤١٤ هـ، (ط٣)، ج ١٢، ص ١٤٠.
- (٢) الريسوني، أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، (ط٢)، ص ١٠.
- (٣) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، (ط٤)، ج ٤، ص ١٦٨٩.
- (٤) ابن منظور، لسان العرب ج ١، ص ٣٩٩.
- (٥) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م، (ط١)، ج ١، ص ٤١٦.
- (٦) ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، (ط٢)، ج ١، ص ١٢٥.
- (٧) الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦ هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، (ط٥)، ص ٣٥٤.
- (٨) النفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر النفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح بمصر، ج ١، ص ٥٥.
- (٩) أبو زهرة، محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م، ص ١٣٣.
- (١٠) الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢ هـ)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، (ط١)، ج ١، ص ١٠٧.
- (١١) الإسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ج ١، ص ١١٢.
- (١٢) الإسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ج ١، ص ١١٤.
- (١٣) النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، (ط١)، ج ١، ص ١٧٠.
- (١٤) النملة، المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، (ط١)، ج ٣، ص ١١٠٨.
- (١٥) النملة، المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، ج ٣، ص ١١٠٨ وما بعدها.
- (١٦) الزحيلي، محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، (ط٢)، ج ٢، ص ٧٧.
- (١٧) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣ هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة - بيروت، ج ١، ص ١٦٢.
- (١٨) البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠ هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ٢، ص ٤٩.
- (١٩) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ)، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم

- الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عنابة، دمشق - كفر بظنا، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، (ط١)، ج١، ص١١٢.
- (٢٠) الحفناوي، محمد إبراهيم الحفناوي، دراسات أصولية في القرآن الكريم، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية - القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ج١، ص٢١٦ وما بعدها.
- (٢١) خلاف، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار الحديث القاهرة، ١٣٦١هـ-١٩٤٢م، ص١٨٠.
- (٢٢) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، (ط١)، ج١١، ص١٨٤.
- (٢٣) أحمد مختار عبد الحميد عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، ج١، ص١٢٢.
- (٢٤) ابن الدهان، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدهان (ت ٥٩٢هـ)، تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، تحقيق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد - السعودية الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (ط١)، ج٤، ص١٨٥.
- (٢٥) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٢٤١.
- (٢٦) السرخسي، المبسوط، دار المعرفة - بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج١٣، ص١٤٦.
- (٢٧) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، (ط١)، ج١، ص٢١٢، رقم الحديث ٣٥.
- (٢٨) التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت ٧٧١)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول (ومعه: مئارات الغلط في الأدلة)، تحقيق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية - مكة المكرمة، مؤسسة الريان - بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، (ط١)، ج١، ص٤٤٠.
- (٢٩) موقع الكتروني: https://www.aleqt.com/2008/12/26/article_177451.html
- (٣٠) الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ج٢، ص٨٠.
- (٣١) الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ج٢، ص٨١.
- (٣٢) الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ج٢، ص٨١.
- (٣٣) الثعلبي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، ج٢، ص٢٤٢.
- (٣٤) الإسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ج١، ص١١٣.
- (٣٥) السبكي، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، (ط١)، ج١، ص٢٦١.
- (٣٦) الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ج٢، ص٨١.

- (٣٧) أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت ٩٧٢هـ)، تيسير التحرير، مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٥١هـ-١٩٣٢ م، ج ١، ص ٢٤٠.
- (٣٨) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، فتح القدير، دار الفكر، ج ١٠، ص ٣٨.
- (٣٩) ابن أمير الحاج (ت ٨٧٩هـ)، التقرير والتحرير في علم الأصول، دار الفكر - بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج ١، ص ١٧٧.
- (٤٠) الزركشي، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٨١.
- (٤١) الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣هـ)، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨ م، (ط ٢)، ج ١، ص ٤٢٨.
- (٤٢) الحموي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراقي (ت ٨٣٧هـ)، خزنة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، ٢٠٠٤م، (ط الأخيرة)، ج ١، ص ١١٩.
- (٤٣) الزركشي، المحيط في أصول الفقه، ج ١، ص ٤٩٢.
- (٤٤) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٩٠هـ-١٩٧١ م، (ط ١)، ص ٥٨٩.
- (٤٥) الإسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ج ١، ص ٤٠٠.
- (٤٦) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج ٥، ص ٣١٣.
- (٤٧) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٣.
- (٤٨) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، المحصول في علم الأصول، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، (ط ٣)، ج ١، ص ٧٨.
- (٤٩) عبد الغفار، محمد حسن عبد الغفار، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ج ٣، ص ٩.
- (٥٠) الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج ٣، ص ١٨٢، النفراوي، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت ١١٢٦هـ)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج ٢، ص ٦١، الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، (ط ٢)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ٢، ص ٢٦٤، ابن القيم: محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد شمس الدين، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، (ط ٢)، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج ٤، ص ٦٦.
- (٥١) ابن عابدين، رد المحتار ٩/١٢. ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي: رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، (ط ٢)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج ١٢، ص ٩.

- (٥٢) عبد الغفار، محمد حسن عبد الغفار، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ج٣، ص١١.
- (٥٣) ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس: القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية: تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص١٠٢.
- (٥٤) الواجب المخير: هو الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً لا بعينه، بل خير في فعله بين أفراده المحصورة المعينة، النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (ط١)، ج١، ص١٥٧.
- (٥٥) الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقاء، دار المدني، السعودية، (ط١)، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م، ج١، ص٣٤٥.
- (٥٦) القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، عالم الكتب، ج٢، ص٢٧.
- (٥٧) النملة، المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، ج١، ص١٧٤.
- (٥٨) الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، ج١، ص١٠٤.
- (٥٩) القرافي، الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، عالم الكتب، ج٢، ص٢٨.
- (٦٠) القرافي، الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، عالم الكتب، ج٣، ص٥.

Glossary of sources and references:

- Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘alá, Abū al-Faḍl, Jamāl al-Dīn Ibn manzūr al-Anṣārī al-rwyf‘á al’fryqá (t 711h), Lisān al-‘Arab, Dār Ṣādir – byrwt1414 H, (t3), j12, §140.
- al-Raysūnī, Aḥmad al-Raysūnī, Naẓarīyat al-maqāṣid ‘inda al-Imām al-Shāṭibī, al-Dār al-‘Ālamīyah lil-Kitāb al’slāmy1412 H-1992m, (t2), §10.
- al-Jawharī, Abū Naṣr Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Jawharī al-Fārābī (t 393h), al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, taḥqīq: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Atṭār, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn-byrwt1407 h - 1987 M, (t4), j4, §1689.
- Ibn manzūr, Lisān al-‘Arab j1, §399.
- al-Zarkashī, Abū ‘Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur al-Zarkashī (t 794h), al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fīqh, Dār alktby1414h-1994m, (T1), j1, §416.
- Ibn al-Najjār, Taqī al-Dīn Abū al-Baqā’ Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Abd al-‘Azīz ibn ‘Alī al-Futūḥī al-ma‘rūf bi-Ibn al-Najjār al-Ḥanbalī (t 972h), sharḥ al-Kawkab al-munīr, taḥqīq: Muḥammad al-Zuḥaylī wa-Nazīh Ḥammād, Maktabat al’bykān1418h-1997m, (t2), J 1, §125.

- al-Rāzī, Zayn al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn ‘Abd al-Qādir al-Ḥanafī al-Rāzī (t 666h), Mukhtār al-ṣiḥāḥ, taḥqīq: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah-al-Dār al-Namūdhajīyah, Bayrūt-ṣydā1420h / 1999M, (t5), ṣ354.
- al-Taftāzānī, Sa‘d al-Dīn Mas‘ūd ibn ‘Umar al-Taftāzānī (t793h), sharḥ al-Talwīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ, Maktabat Ṣubayḥ bi-Miṣr, J 1, Ṣ 55.
- Abū Zahrah, Muḥammad Abū Zahrah, uṣūl al-fiqh, Dār al-Fikr al-‘Arabī 1377h-1958m, Ṣ 133.
- al-Isnawī, ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn ‘Alī al-Isnawī alshāfī‘ī, Abū Muḥammad, Jamāl al-Dīn (t 772h), nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah-byrwt-lbnān1420h-1999M, (Ṭ1), J 1, ṣ107.
- al-Isnawī, nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl, j1, Ṣ 112.
- al-Isnawī, nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl, j1, Ṣ 114.
- al-Namlah, ‘Abd al-Karīm ibn ‘Alī ibn Muḥammad al-Namlah, al-Jāmi‘ li-masā’il uṣūl al-fiqh wa-taṭbīqātuhā ‘alā al-madhhab al-rājiḥ, Maktabat al-Rushd-al-Riyāḍ-al-Mamlakah al-‘Arabīyah als‘wdyt1420 H-2000 M, (Ṭ1), j1, Ṣ 170.
- al-Namlah, almuḥadhdhabu fī ‘ilmi uṣūli alfiqhi almuqārani, Maktabat al-Rushd-al-Riyāḍ-al-Mamlakah al-‘Arabīyah als‘wdyt1420 H-1999 M, (Ṭ1), j3, Ṣ 1108.
- al-Namlah, almuḥadhdhabu fī ‘ilmi uṣūli alfiqhi almuqārani, j3, Ṣ 1108 wa-mā ba‘dahā.
- al-Zuḥaylī, Muḥammad Muṣṭafā al-Zuḥaylī, al-Wajīz fī uṣūl al-fiqh al-Islāmī, Dār al-Khayr lil-Ṭībā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, Dimashq – Sūriyā 1427 H-2006 M, (t2), J 2, Ṣ 77.
- al-Sarakhsī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-a’immah al-Sarakhsī (t 483h), uṣūl al-Sarakhsī, Dār al-Ma‘rifah – Bayrūt, j1, Ṣ 162.
- al-Bukhārī, ‘Abd al-‘Azīz ibn Aḥmad ibn Muḥammad, ‘Alā’ al-Dīn al-Bukhārī (t 730h), Kashf al-asrār ‘an uṣūl Fakhr al-Islām al-Bazdawī, taḥqīq: ‘Abd Allāh Maḥmūd Muḥammad ‘Umar, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah – Bayrūt, J 2, Ṣ 49.
- al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Shawkānī al-Yamanī (t 1250h), Irshād al-fuḥūl ilā taḥqīq al-Ḥaqq min ‘ilm al-uṣūl, taḥqīq: al-Shaykh Aḥmad ‘Izzū ‘Ināyat, Dimashq-Kafr bṭnā, Dār al-Kitāb al-‘rby1419h-1999M, (Ṭ1), j1, Ṣ 112.
- al-Ḥifnāwī, Muḥammad Ibrāhīm al-Ḥifnāwī, Dirāsāt uṣūliyah fī al-Qur’ān al-Karīm, Maktabat wa-Maṭba‘at al-Ish‘ā‘ al-fannīyah – al-Qāhirah 1422 H-2002 M, J 1, 216 wa-mā ba‘dahā.
- Khallāf, ‘Abd al-Wahhāb Khallāf, ‘ilm uṣūl al-fiqh, Dār al-ḥadīth al-Qāhirah 1361 H-1942m, Ṣ 180.
- al-Māwardī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Ḥabīb al-Baṣrī al-Baghdādī, al-shahīr bālmāwrdy (t 450h), al-Ḥāwī al-kabīr fī fiqh madhhab al-Imām al-Shāfī‘ī wa-huwa sharḥ Mukhtaṣar al-Muzanī, taḥqīq: al-Shaykh ‘Alī Muḥammad Mu‘awwad-al-Shaykh ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt-Lubnān 1419 H-1999 M, (Ṭ1), j11, Ṣ 184.

- Aḥmad Mukhtār ‘Abd al-Ḥamīd ‘Umar, akhtā’ al-lughah al-‘Arabīyah al-mu‘āṣirah ‘inda al-Kuttāb wāl’ dhā’yyn, ‘Ālam al-Kutub, j1, § 122.
- Ibn al-Dahhān, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Shu‘ayb, Abū Shujā‘, Fakhr al-Dīn, Ibn alldahhān (t 592h), Taqwīm al-naẓar fī masā’il khilāfīyah dhā’i‘ah, wa-nubadh madhhabīyah Nāfi‘ah, taḥqīq: D. Ṣāliḥ ibn Nāṣir ibn Ṣāliḥ al-Khuzaym, Maktabat al-Rushd-al-Sa‘ūdīyah alryād1422h-2001M, (Ṭ1), J 4, § 185.
- Ibn manzūr, Lisān al-‘Arab, j1, § 241.
- al-Sarakhsī, al-Mabsūt, Dār al-Ma‘rifah-byrwt1414h-1993M, j13, § 146.
- al-Dāraquṭnī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Umar ibn Aḥmad ibn Maḥdī ibn Mas‘ūd ibn al-Nu‘mān ibn Dīnār al-Baghdādī al-Dāraquṭnī (t 385h), Sunan al-Dāraquṭnī, taḥqīq: Shu‘ayb alārn’wṭ, Ḥasan ‘Abd al-Mun‘im Shalabī, ‘Abd al-Laṭīf Ḥirz Allāh, Aḥmad Barhūm, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt-Ibnān1424 H-2004 M, (Ṭ1), j1, § 212, raqm al-ḥadīth 35.
- al-Tilimsānī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥasanī al-Tilimsānī (t 771), Miftāḥ al-wuṣūl ilā binā’ al-furū‘ ‘alā al-uṣūl (wa-ma‘ahu: mthārāt al-ghalaṭ fī al-adillah), taḥqīq: Muḥammad ‘Alī Farkūs, al-Maktabah al-Makkīyah-Makkah al-Mukarramah, Mu‘assasat al-Rayyān-Bayrūt-Ibnān1419 H-1998 M, (Ṭ1), j1, § 440.
- Mawqī‘ alktrwny: https://www.aleqt.com/2008/12/26/article_177451.html
- al-Zuhaylī, al-Wajīz fī uṣūl al-fiqh al-Islāmī, J 2, § 80.
- al-Zuhaylī, al-Wajīz fī uṣūl al-fiqh al-Islāmī, J 2, § 81.
- al-Zuhaylī, al-Wajīz fī uṣūl al-fiqh al-Islāmī, J 2, § 81.
- al-Tha‘labī, Abū al-Ḥasan Sayyid al-Dīn ‘Alī ibn Abī ‘Alī ibn Muḥammad ibn Sālim al-Tha‘labī al-Āmidī (t 631h), al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, taḥqīq: ‘Abd al-Razzāq ‘Afīfī, al-Maktab al-Islāmī, byrwt-dmshq-Lubnān, j2, § 242.
- al-Isnawī, nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl, j1, § 113.
- al-Subkī, Shaykh al-Islām ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī al-Subkī (t 756 H) wa-waladihi Tāj al-Dīn ‘Abd al-Wahhāb ibn ‘Alī al-Subkī (t 771 H), al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj, taḥqīq: al-Duktūr Aḥmad Jamāl al-Zamzamī-al-Duktūr Nūr al-Dīn ‘Abd al-Jabbār Ṣaghīrī, Dār al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-Islāmīyah wa-Iḥyā’ al-trāth1424 H-2004 M, (Ṭ1), J 1, § 261.
- al-Zuhaylī, al-Wajīz fī uṣūl al-fiqh al-Islāmī, J 2, § 81.
- Amīr bād Shāh, Muḥammad Amīn ibn Maḥmūd al-Bukhārī al-ma‘rūf bi-Amīr bādshāh al-Ḥanafī (t 972 H), Taysīr al-Taḥrīr, Muṣṭafā al-Bābī alḥlabī-Miṣr 1351 H-1932 M, J 1, § 240.
- Ibn al-humām, Kamāl al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Wāḥid alsywāsy al-ma‘rūf bi-Ibn al-humām (t 861h), Faṭḥ al-qadīr, Dār al-Fikr, J 10, § 38.
- Ibn Amīr al-Ḥājj (t879h), al-taqrīr wa-al-taḥrīr fī ‘ilm al-uṣūl, Dār al-Fikr-Bayrūt 1417h-1996m, j1, § 177.

- al-Zarkashī, al-Baḥr al-muḥīṭ, j2, §381.
- al-Bāqillānī, Muḥammad ibn al-Ṭayyib ibn Muḥammad ibn Ja'far ibn al-Qāsim, al-Qāḍī Abū Bakr al-Bāqillānī al-Mālikī (t 403 H), al-Taqrīb wa-al-Irshād (al-Ṣaghīr), taḥqīq: D. 'Abd al-Ḥamīd ibn 'Alī Abū Zanīd, Mu'assasat al-risālah 1418 H-1998 M, (t2), J 1, § 428.
- al-Ḥamawī, Ibn ḥujjat al-Ḥamawī, Taqī al-Dīn Abū Bakr ibn 'Alī ibn 'Abd Allāh al-Ḥamawī al'zrāry (t 837h), Khizānat al-adab wa-ghāyat al-arab, taḥqīq: 'Iṣām shqyw, Dār wa-Maktabat alhlāl-byrwt, Dār albḥār-byrwt2004m, (Ṭ al-akhīrah), j1, § 119).
- al-Zarkashī, al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, j1, §492.
- al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad al-Ghazālī al-Ṭūsī (t 505 H), Shifā' al-ghalīl fī bayān al-shubah wālmkhyal wa-masālik al-Ta'līl, taḥqīq: D. Ḥamad al-Kubaysī, Maṭba'at al-Irshād-bghdād1390 H-1971 M, (Ṭ1), §589.
- al-Isnawī, nihāyat al-sūl sharḥ Mīnhāj al-wuṣūl, j1, § 400.
- Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyā' al-Qazwīnī al-Rāzī, Abū al-Ḥusayn (t 395h), Mu'jam Maqāyīs al-lughah, taḥqīq: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr 1399h-1979m, j5, §313.
- Ibn manzūr, Lisān al-'Arab, j13, 403.
- al-Rāzī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī al-Rāzī al-mulaqqab b'fkh al-Dīn al-Rāzī Khaṭīb al-rayy (t 606h), al-Maḥṣūl fī 'ilm al-uṣūl, taḥqīq: al-Duktūr Ṭāhā Jābir Fayyād al-'Alwānī, Mu'assasat al-Risālah 1418 H-1997 M, (t3), j1, §78.
- 'Abd al-Ghaffār, Muḥammad Ḥasan 'Abd al-Ghaffār, Athar al-Ikhtilāf fī al-qawā'id al-uṣūliyah fī ikhtilāf al-fuqahā', Durūs ṣawfiyah qāma b'fryghhā Mawqī' al-Shabakah al-Islāmīyah, j3, §9.
- al-Shirbīnī, Shams al-Dīn, Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb al-Shirbīnī al-Shāfi'ī (t 977h), Mughnī al-muḥtāj ilā ma'rifat ma'ānī alfāz al-Mīnhāj, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, (Ṭ1), 1415h-1994m, j3, § 182, al-Nafrāwī, Aḥmad ibn Ghānim (aw Ghunaym) ibn Sālim Ibn Muḥannā, Shihāb al-Dīn al-Nafrāwī al-Azharī al-Mālikī (t 1126h), al-Fawākih al-dawānī 'alā Risālat Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī, Dār al-Fikr, 1415h-1995m, j2, § 61, al-Kāsānī, 'Alā' al-Dīn, Abū Bakr ibn Mas'ūd ibn Aḥmad al-Kāsānī al-Ḥanafī (t 587h), Badā'i' al-ṣanā'i' fī tartīb al-sharā'i', Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, (t2), 1406h-1986m, j2, §264, Ibn al-Qayyim: Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sa'd Shams al-Dīn, Zād al-ma'ād fī Hudā Khayr al-'ibād, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, Maktabat al-Manār al-Islāmīyah, al-Kuwayt, (t2), 1415h-1994m, j4, §66.
- Ibn 'Ābidīn, radd al-muḥtār 12/9. Ibn 'Ābidīn: Muḥammad Amīn ibn 'Umar ibn 'Abd al-'Azīz 'Ābidīn al-Dimashqī al-Ḥanafī: radd al-muḥtār 'alā al-Durr al-Mukhtār, Dār al-Fikr, Bayrūt, (t2), 1412h-1992m, j12, §9.
- 'Abd al-Ghaffār, Muḥammad Ḥasan 'Abd al-Ghaffār, Athar al-Ikhtilāf fī al-qawā'id al-uṣūliyah

- fi ikhtilāf al-fuqahā', Durūs ṣawṭīyah qāma btfrighhā Mawqī' al-Shabakah al-Islāmīyah, j3, ṣ11.
- Ibn al-Laḥḥām, 'Alā' al-Dīn Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Abbās: al-qawā'id wa-al-fawā'id al-uṣūlīyah wa-mā yatba'uhā min al-aḥkām al-far'īyah: taḥqīq: 'Abd al-Karīm al-Fadīlī, al-Maktabah al-'Aṣrīyah, 1420 H-1999 M, ṣ102.
 - al-Wājib almkhyr: huwa al-fi'l alladhī Ṭulbah al-shārī' ṭlban jāzman lā b'ynh, bal khyyar fi f'lh bayna afrādh al-mḥṣwrh al-mu'īnah,
 - al-Namlah, 'Abd al-Karīm ibn 'Alī ibn Muḥammad al-Namlah, almuḥadhdhabu fi 'ilmi uṣūli alfiqhi almuqārani, Maktabat al-Rushd-al-Riyāḍ-al-Mamlakah al-'Arabīyah als'wdyt1420 H-1999 M, (Ṭ1), j1, Ṣ 157.
 - al-Aṣfahānī, Maḥmūd ibn 'Abd al-Raḥmān (Abī al-Qāsim) Ibn Aḥmad ibn Muḥammad, Abū al-Thana', Shams al-Dīn al-Aṣfahānī (t 749h), bayān al-Mukhtaṣar sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib, taḥqīq: Muḥammad Mazhar Baqqā, Dār al-madanī, al-Sa'ūdīyah, (Ṭ1), 1406 H / 1986m, j1, ṣ345.
 - al-Qarāfī: Abū al-'Abbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs ibn 'Abd al-Raḥmān al-Mālikī al-shahīr bi-al-Qarāfī (t: 684h), al-Furūq = Anwār al-burūq fi anwā' al-Furūq, 'Ālam al-Kutub, j2, Ṣ 27.
 - al-Namlah, al-Muḥadhdhab fi 'ilm uṣūl al-fiqh al-muqāran, J 1, Ṣ 173.
 - al-Āmidī, Abū al-Ḥasan Sayyid al-Dīn 'Alī ibn Abī 'Alī ibn Muḥammad ibn Sālim al-Tha'labī al-Āmidī (t 631h), al-Iḥkām fi uṣūl al-aḥkām, taḥqīq: 'Abd al-Razzāq 'Afiṭī, al-Maktab al-Islāmī, byrwt-dmshq-Lubnān, j1, Ṣ 104.
 - al-Qarāfī, al-Furūq = Anwār al-burūq fi anwā' al-Furūq, 'Ālam al-Kutub, j2, Ṣ 28.
 - al-Qarāfī, al-Furūq = Anwār al-burūq fi anwā' al-Furūq, 'Ālam al-Kutub, j3, Ṣ 5.